



الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

وأود في البداية أن أعرب لجميع الوفود عن عميق امتناني لدعمها ولروح التعاون والفهم التي أبدتها طوال المشاورات بشأن مشروع القرار الذي قدمته للجمعية. كما أود أن أعرب عن تهنيتي الحارة للميسرين، صاحب السعادة السيد إدواردو سيفيلا سوموزا، الممثل الدائم لنيكاراغوا، وصاحب السعادة السيد يوهان ليفالد، الممثل الدائم للنرويج، على تفانيهما الدؤوب وعلى كل ما بذلاه من جهود.

وكما ذكرت خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالجلسة العامة المعقودة يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، يتمثل الهدف الرئيسي من مشروع القرار في تحديد الطرائق العملية لتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى التي لم يشملها القرار ١٤٥/٥٩. ومشروع القرار الذي تتضمنه الوثيقة A/59/L.60 هو النتيجة التي تمخضت عنها ملاحظات وتعليقات الأعضاء على النص الذي تلقوه في ١ نيسان/أبريل، والمشاورات المكثفة التي أجريتها أنا والميسران على مدى الأسبوعين الماضيين مع الدول الأعضاء.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/59/L.60)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة والسبعين، المعقودة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتخذت القرار ١٤٥/٥٩، عن طرائق وشكل وتنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة.

ومعروض على الجمعية العامة الآن، فيما يتصل بالبندان المعروضين عليها، مشروع قرار آخر صدر بوصفه الوثيقة A/59/L.60.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“.

(تكلم بالفرنسية)

الفقرة ٩ جديدة.

أما بشأن الفقرة ١١، فأود أن أجري تنقيحاً بإضافة الجملة التالية إلى نهاية الفقرة: ”مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء“. وبتلك الإضافة، وبالتغييرات التي أجريت على نص ١ نيسان/أبريل، يصبح نص الفقرة ١١ الآن كما يلي:

”تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يواصل إجراء مشاورات مفتوحة وجامعة وشفافة مع جميع الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن جميع المسائل الرئيسية المتصلة بالاجتماع العام الرفيع المستوى، آخذاً في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء“.

وقد جرى تغيير الفقرة ١١ من المرفق الأول وأصبح نصها الآن كما يلي:

”أما ممثلو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، فيمكن، لو توافر الوقت، أن يدرج أيضاً ممثل عن كل مجموعة تم اختياره خلال جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في قائمة المتكلمين في الجلسات العامة للاجتماع العام الرفيع المستوى بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة“.

الفقرة ١٣ من المرفق الأول جديدة.

وكان مشار اهتمامي طوال مناقشاتي مع الدول الأعضاء هو شعورهم الحاد بالمسؤولية، بالنظر إلى إدراكهم أنه، علاوة على التنظيم العملي للاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يجب علينا أن نتصافر في العمل حتى نستطيع بشكل فعال تلبية تحديات عصرنا ومواجهة أخطاره. وقد أبدى الأعضاء مرونة حين تحتم أن نجد حلاً متوازناً، وأشعر نحوهم بالامتنان لذلك. كما كنت أدرك الشعور السائد بأننا يجب أن نحدد الجوانب التنظيمية للاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ رسمياً بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لنا التركيز بشكل كامل على المسائل الموضوعية في الأسابيع والأشهر القادمة.

وأود الآن أن أوجه الاهتمام إلى التغييرات الرئيسية التي أدخلت على النص الذي نظرنا فيه يوم ١ نيسان/أبريل. وتنعكس هذه التغييرات بطبيعة الحال في مشروع القرار المعروض الآن على الأعضاء.

سوف يلاحظ الأعضاء أن الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز) من الفقرة الثانية من الديباجة في وثيقة ١ نيسان/أبريل، التي تشير إلى بعض الفقرات في منطوق القرار ١٤٥/٥٩، قد جرى حذفها توخياً للإيجاز، بما أن هذا القرار مشار إليه على وجه التحديد في الجزء الخاص بالديباجة.

وفي الفقرة ١ من المنطوق، أضيفت إلى نهاية الفقرة العبارة ”والتي من شأنها أن تفضي إلى اعتماد وثيقة متوازنة“.

وأعيدت صياغة الفقرة ٢ من المنطوق، فأصبح نصها الآن كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

”ترحب بتقديم الأمين العام في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ التقرير الشامل المعنون في جو من

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل مواقفها من القرار الذي اتخذ الآن.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أولاً أن نشكركم على جهودكم في توجيه مشروع القرار A/59/L.60 نحو اعتماده بتوافق الآراء. وهنئكم على تلك الجهود ونثق بأن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول هذا القرار سيكون مثالا قويا لاستمرارنا في استخدام ممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء في العملية التي نباشر من خلالها الإعداد لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لما قدمه ميسراكم من مساهمات وعمل شاق وأن أشكرهما على تعاونهما.

ما فتى الوفد الباكستاني يعتبر أن من الجوهرى توحي الوضوح التام بالنسبة إلى الإجراءات المتعلقة بالحدث الرفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر ونتيجته وعملية صنع القرار بشأنه. ولذلك الغرض اقترحنا إجراء تغييرات معينة للنص بصيغته الأصلية.

أولا، في ما يتعلق بأهداف وأولويات الحدث الرفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر، تذكّر الفقرة الأولى من دياحة القرار المتخذ الآن بالقرار ٢٩١/٥٨. وعلينا جميعا أن نتذكر أننا في ذلك القرار - وتحديدا في الفقرة ٢ منه - حددنا أهداف عقد الحدث الرفيع المستوى. بموجب الفقرة ٢ من القرار ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة أن يتم في الحدث الرفيع المستوى

”إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي

نتقل الآن إلى المرفق الثاني. الفقرة ٩ في ذلك المرفق جديدة أيضا.

ونختتم بالمرفق الثالث، والفقرة ٥ فيه جديدة كذلك. تلك هي التغييرات الرئيسية التي أجريت على مشروع القرار. وحسبما نوهت في بداية الجلسة، تلك التغييرات هي نتيجة المشاورات التي أجريتها مع الميسرين الاثنين.

وفي ما يتعلق بالفقرة ١١ من المرفق الأول، فإنني مقتنع بأن هذه الصياغة لن تقوض بأي صورة رغبة الجمعية العامة في التفاعل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص.

وأطلب إحالة أي تصويبات فنية ضرورية لتنسيق النصوص باللغات الرسمية المختلفة إلى الأمانة العامة. وستحيط الأمانة علما بما وتأخذها في الاعتبار عندما تصدر القرار بوصفه الوثيقة A/RES/59/291.

وأود مرة أخرى أن أشكر جميع الدول الأعضاء ومختلف المجموعات على اهتمامها الكبير بدراسة مشروع القرار. وأود أيضا أن أشكرها على مساهماتها الهامة وتعاونها الممتاز والإرادة التي أظهرتها خلال المشاورات.

باعتمادكم مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، وهو ما أشجع الوفود على القيام به، ستمكّنون قادتنا ودولنا أن نكونوا أفضل إعدادا للاجتماع العام الرفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.60 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/59/L.60، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٢٩١/٥٩).

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
 بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عرض الصيغة الجديدة للقرار المعني بإعداد وتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ونلاحظ أن النص يتضمن عناصر جديدة، بعضها يستجيب للشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود. لذلك، نؤمن بأنه يشكل صيغة محسنة لنص المشروع الأولي الذي قدم إلينا للنظر فيه.

لقد أرسل الوفد الكوبي بعد ظهر يوم أمس، بُعيد استلامنا نسخة من نص المشروع الجديد، إلى مكتبكم، مذكرة تتضمن عددا من التعديلات المقترحة على النص. وقد فعلنا ذلك لتحسين المشروع بقصد التوصل إلى صيغة تجعل من الممكن عقد الحدث الرفيع المستوى بصورة أكثر انفتاحا وشمولية. وكنا نؤي تقديم تلك التعديلات اليوم لتنظر فيها الوفود الأخرى ولنجري مناقشة مفتوحة وشفافة بخصوصها. إلا أننا قررنا، استجابة لطلب محدد من مكتبكم، سيدي، ألا نقدم تلك التعديلات. وبهذه المبادرة تظهر كوبا مجددا احترامها لكم ولما تمثلون، وتبين أيضا مرونتها الكبيرة لصالح اتخاذ القرار بسرعة بقصد إجراء مناقشة فورية موضوعية للبنود التي ستتناولها الدول الأعضاء أثناء حدث شهر أيلول/سبتمبر.

في الختام، يحذو وفدي الأمل أن يجري من الآن فصاعدا، وفقا لولاية القرار، عقد مشاورات حقيقية ومفتوحة وشاملة وشفافة مع كل الدول الأعضاء حول جميع القضايا الهامة المتعلقة بالاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على حسن تفهمه.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):
 يرحب الاتحاد الأوروبي، الذي أتكلم نيابة عنه، باتخاذ القرار عن إعداد وتنظيم مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ونود أن نعرب

والدولي، لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، على أساس تقرير شامل يقدمه الأمين العام“.

وسيواصل وفدي مع عدد كبير من الوفود الأخرى، وأنا متأكد من ذلك، الاسترشاد بتلك الأحكام، التي أكدت بوضوح على الأولوية التي ستمنح للتنمية في الحدث الرفيع المستوى المقبل.

ثانيا، في ما يتعلق بالعملية، هذه هي المرحلة الثانية والحاسمة جدا من العملية التحضيرية للحدث الرفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر. لقد تلقت العضوية ثلاثة مدخلات رئيسية على شكل تقرير الفريق الرفيع المستوى (A/59/565)، وتقرير مشروع الألفية (A/59/727)، وتقرير الأمين العام (A/59/2005). لكن العملية بأسرها الآن هي حكومية دولية. ونؤمن بأن الوثيقة النهائية ينبغي أن تستند أولا إلى المدخلات والمقترحات التي تقدمها الدول الأعضاء. وبذلك ستقدم الدول الأعضاء أثناء العملية الجارية آراءها ومدخلاتها، ويجدون الأمل أن تصبح تلك المدخلات أساسا لأوسع اتفاق ممكن، حسبما يشير إليه التقرير. ونشعر بالامتنان لإضافة العبارة ”أخذا في الاعتبار آراء الدول الأعضاء“ في نهاية الفقرة ١١ من المنطوق للتأكيد على الطابع الحكومي الدولي للعملية.

ثالثا، في ما يتعلق بصنع القرار، من الواضح أيضا لوفدي أنه يتعين علينا تحقيق أوسع اتفاق ممكن. إننا نسعى إلى توافق جديد في الآراء للأمم المتحدة، وذلك التوافق الجديد في الآراء يجب أن يحقق بتوافق الآراء. لذلك، فإننا نرحب باتخاذ القرار بتوافق الآراء. وقد انضمنا إلى توافق الآراء لأننا نؤمن بتوافق الآراء.

مشاركاً يقظاً يلتزم التزاماً راسخاً بكفالة أن يحقق مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر نتيجة بعيدة الأثر ومتوازنة.

السيد مير أفضل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نتقدم بالشكر لكم ولميسريكم على الجهود التي بذلتموها في إعداد وإجراء المفاوضات بشأن هذا الحل الإجماعي.

ووفدي قد انضم إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو على أساس فهم أن لهذا القرار طابعه الإجماعي وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على المسائل الموضوعية. ولذلك، نرى أن هذا القرار لا يشير بصورة صريحة أو ضمنية إلى مضمون أو جوهر تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع".

وسأغدو ممتناً لو أدرج هذا الموقف في محضر جلسة الجمعية العامة هذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن الجمعية العامة بقرارها اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء، تكون قد أكدت من فورها عزمها الأكيد على المضي قدماً على الطريق صوب عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد عرفنا الآن الطرائق التنظيمية العملية والإطار المرجعي العام للاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي سيعقده زعمائنا بغية التوصل إلى اتفاق بشأن القرارات الهامة التي يتعين عليهم اتخاذها لتعزيز منظماتنا والسعي بشكل أفضل إلى تلبية تطلعات شعوبنا من أجل حياة كريمة وأكثر أمناً، في ظل تمتعها الكامل بحريتها وكرامتها.

وبذلك، أصبح لدينا أساس جيد للعمل بعد أن اتفقنا الآن، بموجب القرار ٢٩١/٥٨، على إجراء مشاوراتنا على أساس تقرير الأمين العام.

لكم، السيد الرئيس، وللميسرين - ممثلي النرويج ونيكاراغوا - عن خالص امتناننا لعملكم، ولعمل الدول الأعضاء، الذي مكّننا من التوصل، في الوقت المناسب، إلى نص مشروع استطعنا أن نتخذه اليوم بتوافق الآراء.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً النهج الذي اقترحتموه، السيد الرئيس. واتخاذ القرار اليوم سيمكننا من أن نركز بشكل تام على المفاوضات بشأن قضايا جوهرية، ابتداءً من يوم الثلاثاء القادم، في ظل قيادتكم وإرشاد من الميسرين.

وكما يبين القرار ٢٩١/٥٨ - وكما يشار إليه في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة الثانية من دياحة المشروع الذي عممه الرئيس في ١ نيسان/أبريل - فإن التقرير الشامل للأمين العام المؤرخ ٢١ آذار/مارس (A/59/2005)، والذي يود الاتحاد الأوروبي أن يرحب به مرة أخرى، يقدم أساساً لمناقشاتنا للمسائل المهمة جداً التي وضعت في مجموعات مواضيعية في ذلك التقرير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بقرار فتح أبواب مؤتمر القمة أمام ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تم في سنة ٢٠٠٠ في مؤتمر قمة الألفية. وأثناء المشاورات بشأن مشروع القرار اغتتمنا الفرصة للإعراب بشكل قاطع، في عدة مناسبات، عن تفضيلنا لأكثر مشاركة ممكنة لتلك الأطراف الفاعلة في مختلف أنشطة مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، نود أن نعيد التأكيد على مبدأ مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجلسات العامة لمؤتمر القمة. وإننا على ثقة تامة بأنكم، السيد الرئيس، ستيسرون تلك المشاركة.

ويمكنكم أن تثقوا، سيدي، بأنكم والميسرين ومجموعات الدول وفرادي الدول ستجدون الاتحاد الأوروبي

وبطبيعة الحال، فإن آراء الدول الأعضاء هي التي ستمكنا من التوصل إلى عرض اتفاق ممكن بشأن كل القضايا الرئيسية التي يتعين إيجاد حلول لها. وهذا أمر جلي تماما.

علينا الآن أن نستعد لاستئناف مشاوراتنا الموضوعية اعتبارا من ١٩ نيسان/أبريل. ولذلك، فقد وجهت رسالة إلى الأعضاء أمس، الخميس الموافق ١٤ نيسان/أبريل، حددت فيها الجدول الزمني والمبادئ التوجيهية العامة للمشاورات المواضيعية غير الرسمية. والميسرون العشرة الذين سيتولون إجراء هذه المشاورات تحت تصرف الأعضاء تماما للرد على شواغلهم، وبالطبع، ينبغي ألا يتردد الأعضاء في الاتصال بي مباشرة عند الاقتضاء.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أذكر بالمبدأ الأساسي الذي نسترشد به دائما والذي سيظل يهدينا في عملنا - وهو أن تجري مشاوراتنا بطريقة شفافة ومنفتحة وشاملة للجميع، سواء أكان ذلك في إطار مشاوراتنا في جلسات عامة أو في المشاورات غير الرسمية.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.